المرأةُ العراقيةُ ودورُها في مجلسِ النواب منذُ عامِ ٢٠٠٣

https://doi.org/10.61353/ma.0030067

أ . د. بيداء محمود أحمد
كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

أ.م.د بدرية صالح عبد الله
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/ جامعة بغداد

شهد عام ١٩٨٠ أول مشاركة سياسية نيابية للمرأة في العراق، فقد تمكنت من الترشيح والانتخابات للحصول على عدد من مقاعد البرلمان , لكنها كانت مشاركة ضمن اطار فلسفة أكرب الواحد ، وقد دخلت البرلمان في العام نف سه ، و قد فازت (١٦) ا مرأة بعضوية المجلس الوطني، وفي عام ١٩٨٤ فازت (٣٣) مرأة بعضوية (المجلس الوطني بذلك سجلت أعلى نسبة للمرأة العراقية قياساً لنسبة النساء في الوطن العربي منذ وصول النساء للبرلمان) , ويعـدّ العراق من ضمن ١٢ دولة عربية , انضمت لاتفاقية (سيداو)، إذ انضم في ١٣/ أب/ ١٩٨٦ وعلى أساس هذا الانضمام، يحق للدولة العضو بموجب نص ا مادة (٢٨) من الاتفاقية السماح للدول الأعضاء بإبداء التحفظات وقت التصديق أو الان ضمام إلى الاتفاقية إلا أنّه لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية، وغر ضها ، إذ وافق على معظم بنود الاتفاقية..

Elections and presidential elections were introduced, and they entered parliament in 1980, 16 women won membership in the National Council, and in 1984 33 women won membership in the National Assembly, thus recording the highest percentageWomen to Parliament), and Iraq is among the 12 Arab countries that joined the (CEDAW) Convention , as it joined on August 13, 1986, and on the basis of this accession, the member state is entitled, according to the text of Article (28) of the agreement, to allow member states to make reservations at the time Ratification or accession to the agreement, but it is not permissible to make any reservation that is inconsistent with the object and purpose of this agreement, as it agreed to most of the terms of the agreement

الكلمات المفتاحية: المرأة العراقية، مجلس النواب العراقي، النظام السياسي.

المقدمة

شهد عام ١٩٨٠ أول مشاركة سياسية نيابية للمرأة في العراق، فقد تمكنت من الترشيح والانتخابات للحصول على عدد من مقاعد البرلمان , لكنها كانت مشاركة ضمن اطار فلسفة الحزب الواحد ، وقد دخلت البرلمان في العام نفسه ، وقد فازت (١٦) امرأة بعضوية المجلس الوطني، وفي عام ١٩٨٤ فازت (٣٣) مرأة بعضوية (المجلس الوطني بذلك سجلت أعلى نسبة للمرأة العراقية قياساً لنسبة النساء في الوطن العربي منذ وصول النساء للبرلمان) , ويعدّ العراق من ضمن ١٢ دولة عربية , انضمت لاتفاقية (سيداو)[1]، إذ انضم في ١٣/ أب/ ١٩٨٦ وعلى أساس هذا الانضمام، يحق للدولة العضو بموجب نص المادة (٢٨) من الاتفاقية السماح للدول الأعضاء بإبداء التحفظات وقت التصديق أو الانضمام إلى الاتفاقية إلا أنَّه لا يجوز إبداء أي تحفظ يكون منافيا لموضوع هذه الاتفاقية، وغرضها ، إذ وافق على معظم بنود الاتفاقية.

سجلت المرأة في العراق، أفضل مشاركة مجتمعية عبر الدعم السياسي والقانوني والاقتصادي والاجتماعي، ولاسيما في القطاع الاقتصادي والتربوي، لكنها ظلت ضمن إطار المشاركة السياسية وكانت مشاركتها محدودة , وانتقائية وخاضعة لسيطرة النخبة الحاكمة.

بعد عام ٢٠٠٣ حصل تغيير في النظام السياسي العراقي، وشكلت حكومة العراق المؤقتة من ١٣/ تموز/٢٠٠٣ إلى١/حزيران/ ٢٠٠٤ وكان عملها تحت إشراف هذه السلطة التي تقودها الولايات المتحدة , وأصبح نظام الحكم نظاماً نيابياً (برلمانياً) ديموقراطياً، مؤكداً في الوقت نفسه، على عدم جواز سنّ قوانين تتعارض مع مبادئ الديموقراطية , إلّا أنَّ الأوضاع التي رافقت هذا النظام كانت عوامل ومعوقات أثرت أيضا في المشاركة السياسية للمرأة في العراق.

وقد كان سنّ الدستور والتأكيد فيه على دور المرأة هاماً، من أجل الحديث عن عهد جديد للمشاركة السياسية للمرأة العراقية , الذي أخذ الطابعين: الرسمي، عن طريق دخول الانتخابات ومن ثم دخول مجلس النواب ، وغير الرسمي، عن طريق منظمات المجتمع المدني والإسهام في خدمة المجتمع , لذلك اقتصر دور المنظمات النسوية غير الحكومية في المجتمع العراقي على دعم العملية السياسية وإطلاق الحملات للحفاظ على حقوق المرأة في دستور العراق الجديد.

وكذلك حصل بعد العام ٢٠٠٣ أن ازدادت مشاركة المرأة في المجالات السياسية لدى كثير من الدول العربية والعالمية، ولاسيما بعد المشاركة النسوية العراقية بنسبة ٢٥٪ داخل البرلمان العراقي ونيلها ستة مقاعد وزارية، في حين لم تتجاوز نسبة المشاركة المرأة الفرنسية داخل البرلمان الفرنسي سوى١٢٪ والبريطانية داخل مجلس العموم ١٩٪ بعد أن ابتدأت مشاركتها عام ١٩٤٨ نسبة ١٪ بينما تحتل المشاركة في كل من مصر والأردن , ودول الخليج لن تتعدى مشاركتها أكثر من ٣٪ ولاتزال تعاني في بعض البلدان الإقليمية من حق الترشيح وحق التصويت أحيانا .[2]

إنَّ المشاركة السياسية للمرأة، دليل على وعي المجتمع لذاته وحضارته، فالمشاركة هي ظاهرة حضارية، كما هي ظاهرة سياسية، وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة معينة من الرقي والتقدم فإنَّ مسألة المشاركة السياسية للمرأة تصبح من قضاياه الأساسية.

المبحث الأول

الدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)

ومشاركة المرأة العراقية

وفقًا لدستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ , الذي أقرَّ مبدأ (الكوتا) للنساء نسبة لا تقل عن ٢٥٪ من مجموع أعضاء مجلس النواب، وألزم الأحزاب الفائزة بذلك , وقد شاركت المرأة العراقية في الانتخابات التشريعية العامة لاختيار مجلس النواب في ١٥/ كانون الثاني/ ٢٠٠٦، وكان حصة النساء من الكوتا (٧٣) مقعدًا من أصل (٢٧٥) مقعدًا ، أي بنسبة ٢٨,٤٪ على وفق نظام الدائرة الواحدة والقائمة المغلقة , وعلى الرغم من عدد البرلمانيات الفائزات بمقاعد مجلس النواب، إلّا أنَّه نرى ظهور ست أو سبع منهن فقط ، وأصبحت أسماؤهن معروفة لدى الرأي العام العراقي، وأنَّ عدد النساء في كل كتلة ليس بالعدد القليل[3]، وأنَّ مقياس فاعلية الأداء في مجلس النواب تقاس بمدى مشاركة البرلمانيات في المجال التنظيمي والتشريعي والرقابي، ومدى الحرية المتاحة لهنّ ومدى استجابة هيأة الرئاسة لمبادراتهن , وتعامل البرلمانيين الرجال ومساندتهم للبرلمانيات.

ونلاحظ أيضًا أنَّه لم ترشح ولا امرأة لتولّي منصب رئاسة البرلمان , وإنَّ عدم ترشيح امرأة لمنصب رئاسة مجلس النواب لا يعني عدم وجود الكفاءات النسوية المؤهلة لشغل هكذا منصب[4]، وإنَّما وضع المرأة البرلمانية تحت وصاية الكتل السياسية, وعند متابعة دور المرأة

البرلمانية في جلسة انتخاب رئيس البرلمان ونائبيه والتصويت على منح الثقة لرئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وهي الجلسة الافتتاحية الأولى للفصل التشريعي الأول في الدورة الانتخابية الأولى، كانت هناك مداخلة السيدة زهراء المشهداني طالبت فيها الترشيح لرئيس مجلس النواب ونوابه وعلى المرشح أن يقدم نبذة عن تاريخه السياسي، وأنْ يتم الفرز بصورة علنية أمام المنصة.[5]

كذلك مداخلة السيدة صفية السهيل، فقد أشارت إلى أنَّ هناك نقاطاً عدّة على هيأة الرئاسة ملاحظتها فيما يخصّ المرأة ، وكذلك عتبي على مجلس النواب ورئاسته، إذ لم يخصصوا مقعدًا للمرأة العراقية في الصف الأول وأرجو أن تدخل المرأة العراقية في تشكيل الحكومة.[6]

ولمعرفة واقع الأداء البرلماني للمرأة العراقية في مجلس النواب في الدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠)، لابدَّ من معرفة كيفية توزيع النائبات في اللجان البرلمانية، وهي كالآتي:

١- في اللجنة الدائمة والمؤقتة: تقوم اللجان البرلمانية بدور كبير في تنفيذ عمل البرلمان في العمل التشريعي والرقابي، وقد نصّت المادة (٧٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب لعام ٢٠٠٦ على (لكل عضو من أعضاء البرلمان الحق في أن يرشح نفسه لعضوية إحدى اللجان ورئاستها)، إلّا أنَّ الفقرة ثانيًا من المادة نفسها جاءت لتؤكد مبدأ التوافق بين الكتل البرلمانية، إذ جاء فيها (تعرض هيأة الرئاسة أسماء المرشحين لكل لجنة من اللجان الدائمة على المجلس للتصويت عليها في قائمة واحدة يتم التوافق عليها من الكتل البرلمانية).[7]

وفي اللجان الرئيسة في مجلس النواب العراقي لعام ٢٠٠٦-٢٠١٠ والبالغ عددها (٢٤) لجنة دائمة، لم تراعِ أي نسبة للنساء، مما يدلّ على عدم وجود قناعة داخل المجلس بالقدرة والكفاءة لدى العديد من البرلمانيات، ويلاحظ أنَّ اللجان الأكثر سيادية وحساسية غاب وجود المرأة فيها أو قلّت نسبة تمثيلها كثيراً ، وهذا يعكس التوجهات السياسية التي تقف وراء هذا التقسيم، بمعنى أنَّ معظم النائبات تمَّ توزيعهن على لجان المجلس من دون مراعاة الرغبة والتخصص، ويلاحظ غياب تام لأيّ تمثيل نسوي في لجان (الأمن والدفاع، والمصالحة الوطنية، ولجنة العشائر) , وعزوف المرأة عن العمل في لجنتي (العمل والشؤون الاجتماعية، ولجنة شؤون الأعضاء)، ويعود ذلك إلى أنَّ

عمل العضو في اللجان على علاقة وثيقة مع درجة أهمية اللجنة بالنسبة للكتل السياسية وبالنسبة للنواب ثانياً، إذ تكون درجة التنافس عالية على بعض اللجان دون الأُخرى سواء بالنسبة للحزب أو للعضو، وبما أنَّ (لجنة الأمن والدفاع) هي من اللجان السيادية بنظر الأحزاب وتحتاج إلى شخصية قوية قادرة على السيطرة، لذلك الحزب هو الذي يرشح من سيكون من أعضائه في هذه اللجان، وبحكم النظرة السائدة تمنح المرأة اللجان الأقل أهمية ويحتكر الرجال اللجان السيادية , وقد حصر نشاط المرأة في لجان مجال التعليم والصحة والمرأة والأُسرة والطفولة ، واستبعادها عن اللجان التي تقترح التشريعات الخاصة بالنواحي الأمنية والسياسية ، والمساهمة مع الجهاز التنفيذي في وضع الاستراتيجيات الوطنية والتنموية ومراقبة أداء السلطة التنفيذية , ولم تحصل النساء البرلمانيات على رئاسة اللجان الدائمة والمؤقتة في الدورة الانتخابية الأولى ٢٠٠٦-٢٠١٠ سوى لجنتين فقط من اللجان الدائمة ، إذ ترأست النائبة آلاء طالباني لجنة مؤسسات المجتمع المدني[8]، وترأست النائبة سميرة الموسوي لجنة المرأة والأُسرة والطفولة , وهناك من يرجع ويسوغ فشل المرأة في رئاسة عدد مناسب من اللجان البرلمانية لضعف المرأة البرلمانية العراقية في فرض شخصيتها القيادية على زعماء الكتل السياسية.

٢- في المجال التشريعي: يمكن متابعة أداء المرأة البرلمانية في المجال التشريعي عبر قانون الموازنة الاتحادية، فقد نصّت المادة (٩٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب على (تتولى اللجنة المالية في المجلس دراسة قانون الموازنة وإعداد التقارير عن الملاحظات التي وردت بهذا القانون وتقديمه إلى هيأة الرئاسة لغرض عرضه على المناقشة , ومن ثمّ للتصويت والإقرار عليه)[9] , وفيما يخص المرأة البرلمانية ، كانت السيدتان منى زلزلة وآلاء السعدون رئيسة لهذه اللجنة ، أمَّا بقية البرلمانيات فقد اقتصرت اهتماماتهن بالموازنة في الغالب من زاوية انتماءاتهن إلى لجنة معينة أو كتلة معينة ، كما لم تكن المداخلات التي شاركن فيها مداخلات قانونية شاملة تركز على مناقشة السياسة الاقتصادية والنظام المالي لتلك الموازنة ومنهجيتها ، مثال على ذلك: طالبت النائبة ليلى كاظم السلطة التنفيذية بأنْ (تعرض الموازنة وفيها نسبة المحافظات وفق النسب السكانية لأنَّ موازنة العام السابق قدمت من دون هذه النسب وأنْ لا يكون العذر هو لضيق الوقت مثل العام الماضي).[10]

وقد شاركت البرلمانيات في الأجزاء الخمسة للجلسة (٤٣) إما بتقديم مقاربات لفقرات الموازنة كثيراً ما تكون محدودة في جزئية معينة صغيرة، في حين اقتصرت مداخلة النائبة جنان العبيدي عن السؤال عن المخصصات الطبية، والنائبة أسماء الدليمي عن مخصصات الوقف السني، والنائبة تانيا طلعت عن المبالغ المخصصة لتنفيذ المادة (١٤٠)، فيما تساءلت النائبة ندى السوداني في اليوم الأخير للتصويت على الموازنة في عدم وجود مبالغ مخصصة للمهجرين، واحتجت النائبة سميرة الموسوي على عدم مراعاة الميزانية لحقوق الأرامل في العراق.

٣- وحول القضايا السياسية والأمنية: ظهرت في الدورة الانتخابية الأولى ٢٠٠٦-٢٠١٠ قضايا أمنية مهمة على الساحة السياسية، منها الوضع الأمني في محافظة البصرة، وكذلك في محافظة ديالى، وشهدت الجلسة (٨) من الفصل التشريعي الثاني مواضيع عديدة مدرجة على جدول الأعمال أهمها مناقشة تقرير اللجنة البرلمانية المكلّفة لزيارة محافظة ديالى، وعن موضوع الاغتيالات في محافظة البصرة لرجال الدين (وكلاء السيد السيستاني)، ولم تبدي أي برلمانية ولم تكن هناك أي مداخلة للبرلمانيات مع وجود نائبتان عن محافظة ديالى، واحدة من الائتلاف العراقي الموحّد والثانية من جبهة التوافق، في حين شهدت الجلسة نفسها مداخلات لبرلمانيات في مناقشة قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا الذي تم نقضه[11]، وكانت هناك مداخلة للنائبة إيمان الأسدي تخصّ أهم النصوص التي تم على إثرها نقض القانون، ومداخلة النائبة جنان العبيدي حول مقترح قانون تعويض المصابين وذوي المصابين بمرض نقص المناعة (الإيدز) جرّاء سياسة النظام السابق، وكذلك أيضًا مداخلة النائبة شذى الموسوي بشأن القانون نفسه.

إذن فالبرلمانيات حصرن اهتمامهن بالقضايا التي تخصّ اللجان التي يشاركن بها مع التوضيح أنَّ لجنة الأمن والدفاع النيابية لم تشارك فها ولا امرأة، وهذا يعني أنَّ الكتل السياسية تعمّدت إبعاد المرأة البرلمانية عن موضوعات الأمن والموضوعات السياسية الساخنة.

وفي الجلسة (٣٢) كان للمرأة البرلمانية دور واضح فيما يخصّ المادة (١٤٠) من الدستور التي تخصّ مدينة كركوك والمناطق المتنازع عليها، حيث كانت مداخلة إيمان الأسدي تضمنت ملاحظات كثيرة حول أداء هذه اللجنة التنفيذية وتداخل في عمل بعض

أعضائها بوصفه يمثل مجلس المحافظة، ومن المفترض أن تكون جهة رقابية , ولا يجوز أن يدخل في جهة تنفيذية.

أمَّا النائبة ليلى الخفاجي، فطالبت اللجنة في مسائل المناطق المتنازع عليها يفترض حضور الطرفين المتنازعين لتحقيق العدالة والاستماع إلى وجهات النظر، وكان من المفترض في تمثيل اللجنة تواجد ممثلين عن الأطراف المتنازع عليها مثل (سنجار عن الموصل، ممثل عن كربلاء، ممثل عن الرمادي، ممثل عن ديالى)، أي أنَّ المرأة البرلمانية كان اهتمامها بالقضايا الخدمية ثم القضايا المالية والاقتصادية، في حين لم تكن القضايا الأمنية والدستورية والقضائية إلّا نسبة قليلة، كذلك قضايا المرأة والتربية والتعليم نسبتها قليلة , أمّا في مجال الأُسرة والطفولة، قدمت ثلاثة مقترحات للقوانين (مقترح قانون الضمان الاجتماعي لغير العاملين، مقترح قانون لذوي الاحتياجات الخاصة، ومقترح قانون رعاية الطفولة).[12]

٤- في المجال الرقابي: لقد أعطى الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ مجلس النواب حق رقابة السلطة التنفيذية وذلك بحسب المادة (٦١) من الدستور ، وكذلك نصّت المادة (٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب بعدّ مجلس النواب السلطة التشريعية الرقابية العليا.[13]

وقد شهدت الدورة الانتخابية الأولى استجواب رئيس هيأة النزاهة راضي الراضي على إثر طلب مقدم من النائب صباح الساعدي ، ولم يكن هناك أي مداخلة ومشاركة للبرلمانيات.[14]

مما سبق نرى أنَّ أداء المرأة البرلمانية في الدورة الانتخابية الأولى كان مقبولًا نسبيًا بوصف المرأة العراقية حديثة العهد في المشاركة البرلمانية الحقيقية الفعلية.

المبحث الثاني

الدورة الانتخابية الثانية (٢٠١٠-٢٠١٤) والدورة الانتخابية الثالثة (٢٠١٤-٢٠١٨) ومشاركة المرأة العراقية

جرت الانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠١٠ بحسب نظام تعدد الدوائر على وفق نظام القائمة المفتوحة , التي شملت كل المحافظات العراقية ، وقد حصلت المرأة على (٨١) مقعدًا من مجموع (٣٢٥) مقعدًا وبنسبة ٢٩٪ من مجموع أعضاء مجلس النواب، وشهدت هذه الدورة صعود نساء برلمانيات وحصولهن على أصوات تؤهلهن لعضوية مجلس النواب خارج نظام الكوتا، مع الإشارة إلى أنَّ (٢٠) عضوة من النصاب الحالي كُنّ برلمانيات سابقات والستين الأُخريات يتبوأن المقاعد البرلمانية لأول مرة، وهذا دليل على زيادة تقبّل النخب السياسية لإشراك المرأة المستقلة سياسيًا والتي تملك مؤهلات أكاديمية وقيادية , وكانت نسبة النائبات اللواتي يحملن شهادة البكالوريوس هي ٨٤٪، وتليها شهادات عليا (ماجستير ودكتوراه)، ثم بعدها شهادات الدبلوم، كما كان لاختصاص الطب والعلوم النسبة الأعلى ٣٩٪، واحتلّت العلوم الاجتماعية والإنسانية ١٩٪، والشريعة الإسلامية ١٠٪، وتخصص القانون والعلوم السياسية ١٠٪، أمّا الإدارة والاقتصاد فبلغت ٢٪، وشكّلت نسبة من دون اختصاص بنسبة ١٠٪.[15]

ويمكن أنْ نسجّل دور المرأة البرلمانية في هذه الدورة الانتخابية على وفق الاعتبارات الآتية:

١- مشاركة المرأة البرلمانية في المجال التنظيمي: اتسعت مطاليب البرلمانيات بشأن تثبيت مشاركة النساء في السلطة التنفيذية أيضًا، إذ طالبت البرلمانيات بتمثيل المرأة في السلطة، وجاء ذلك في بيان النساء البرلمانيات في جلسة التصويت بالثقة للتشكيلة الحكومية، إذ تلت النائبة آلا طالباني بيانيًا نيابةً عن النساء البرلمانيات أشارت فيه أنَّ التشكيلة الوزارية وهي خالية من المرأة ومخالفة لعدة مواد أساسية من الدستور العراقي المواد (١٤، ١٦، ٢٠).

٢- أمّا عن مشاركة المرأة البرلمانية في لجان المجلس الدائمة والمؤقتة: توزعت اللجان الدائمة بين الكتل البرلمانية وذلك بالتوافق عليها من الكتل الفائزة وبحسب اتفاقات مسبقة وله علاقة وثيقة بالأحزاب أولًا والنواب ثانيًا , كذلك أوضحت النائبة أزهار

الشيخلي (التوزيع داخل اللجان يخضع للمحاصصة الطائفية والحزبية وحتى داخل الكتلة الواحدة يوجد مبدأ المحاصصة).

وتشير النائبة ماجدة التميمي أنَّ كثيراً من السيدات حاصلات على شهادات عليا ولهنّ الخبرات العالية والمتراكمة[16], وتولّت النساء في الدورة الانتخابية الثانية رئاسة أربع لجان (لجنة الصحة، لجنة البيئة، لجنة المرأة والأُسرة والطفولة)، وبنسبة ١٩٪ من التمثيل في اللجان.

٣- في المجال التشريعي الرقابي: اختلفت هذه الدورة الانتخابية الثانية عن الدورة السابقة في أداء مجلس النواب ، فقد كانت هذه الدورة أكثر حضورًا في القضايا الأمنية ومناقشتها والسياسية والسيادية وفي الموازنة الاتحادية لعام ٢٠١٤، في الجلسة رقم (١١) كان للمرأة البرلمانية في المناقشات التي تخصّ الموازنة، ومعظم طروحاتها كانت تخصّ الجانب الرقابي على الموازنة، وكان للبرلمانيات حضور واضح من مناقشة العام ٢٠١٣، وركزت البرلمانيات على دور مجلس النواب الرقابي على تنفيذ الموازنة ، كذلك يجب أن يخضع البرلمان الحكومة لرقابته في مجال السياسة الخارجية بالدرجة نفسها من الرقابة التي تمارسها عليها في مجال السياسة الداخلية.

أمَّا في المجال الرقابي، لم يكن دور كبير في مجال طرح الأسئلة البرلمانية، حيث من معدل (٢٦) سؤالًا، كان حصة المرأة البرلمانية (٣) أسئلة فقط ، وانَّ الجهة التي وجهت لها الأسئلة تتعلق بالصحة والتربية ، كذلك إنجازات المرأة في لجنة المرأة والطفولة والأُسرة أفضل من إنجازات الدورة السابقة ، بمعنى أنَّ أداء المرأة في الدورة الانتخابية الثانية أكثر فاعلية من الدورة الأولى بحكم الخبرة التي اكتسبتها المرأة في مجال العمل البرلماني.

وجاءت انتخابات مجلس النواب لعام ٢٠١٤ وسط أجواء إقليمية ودولية حساسة للغاية، وقد تفاوت وجود النساء في الكتل السياسية الفائزة بمقاعد مجلس النواب، فقد حصلت المرأة (٨٣-٨٧) مقعدًا من مجموع (٣٢٨-٣٢٩) مقعدًا في مجلس النواب أي بنسبة ٢٥٪-٢٦٪.

واستطاعت المرأة أن تؤدي دوراً رئيساً في الانتخابات , وتفوز بوصفها مرشحة، ما عزز ثقة المجتمع بها وبأنْ تنال حقوقها بالتساوي مع النائب الرجل.

١- في المجال التنظيمي : كان للمرأة البرلمانية دور وحضور في مداخلاتها وطروحاتها ، أمَّا في مجال اللجان النيابية , فقد شغلت (٤) مناصب كرئيس لجنة من أصل (٢٦) لجنة ، وهناك (٧) نساء شغلت منصب مقرر لجنة[17], وقد مثلت المرأة البرلمانية كما في الدورات السابقة وهي اللجان الخدمية المتعلقة بشؤون التربية والتعليم العالي والصحة وحقوق الإنسان، ولم تمثل المرأة البرلمانية في اللجان الهامة مثل المتعلقة بالشؤون الأمنية والسياسية.[18]

٢- أمّا في المجال السياسي والأمني: بوصفها أهم التحديات التي تواجهها البلاد نتيجة الحرب على الإرهاب، أزمة النازحين ، الأزمات الأُخرى التي تولَّدت جرّاء سقوط الموصل وسيطرة تنظيم داعش على بعض المناطق في محافظتي الرمادي والأنبار، وشهدت جلسات مجلس النواب مداخلات كثيرة للبرلمانيات تخصّ هذا الموضوع، منها مداخلة النائبة سميرة جعفر الموسوي، ومداخلة النائبة زينب ثابت، كذلك دور النائبة فيان دخيل ووقفتها التضامنية مع النساء الايزيديات المختطفات، أيضًا النائبة آلاء طالباني، فقد طالبت بتدخل دولي في موضوع إغاثة النازحين.[19]

وفي جلسة استضافة وزير حقوق الإنسان ووزير الهجرة والمهجرين، طرحت النائبة عالية نصيف موضوع المرأة ومعاناتها وما تتعرض له جرّاء تدهور الأوضاع الأمنية وازدياد العنف الموجّه ضدها.[20]

أمّا عن دور المرأة البرلمانية في جريمة قاعدة سبايكر، فقد شهدت مداخلات عدّة ، منها النائبة نوال ونان، النائبة زينب ثابت، النائبة علا عودة واللائي طالبن بتدويل القضية وطرحها على الأُمم المتحدة بوصفها جريمة إبادة جماعية، والنائبة سميرة الموسوي أيضًا.

وفي مجال الإصلاح السياسي كان للمرأة البرلمانية دور في داخل مجلس النواب لتفعيل الإصلاحات نزولًا عند رغبة الشارع العراقي، مثل مداخلة النائبة حمدية الحسيني، والنائبة حنان الفتلاوي، وصوتت في جلسة ٨/١١ على حزمة الإصلاحات التي أرسلها مجلس الوزراء، وأعلنت بعض البرلمانيات انتمائهن للكتلة البرلمانية التي أطلقت على نفسها (جبهة الإصلاح) التي طالبت هذه الكتلة بإقالة السيد رئيس مجلس النواب سليم الجبوري.[21]

وفي المجال الرقابي نرى أنَّ النشاط فاعل للمرأة البرلمانية في مجال الأسئلة الشفاهية أو المكتوبة الموجهة من قبل البرلمانيات إلى السادة الوزراء أو أعضاء الهيئات المستقلة، كذلك قامت النائبة عالية نصيف باستجواب وزير الدفاع خالد العبيدي وانتهت بسحب الثقة عنه.[22]

مما تقدم نرى أنَّ المرأة البرلمانية كان لها دور مميز في الدورة الانتخابية الثالثة ، فقد كانت أكثر نشاطًا وفاعليةً من الدورات التي سبقتها سواء في المجال التشريعي أو الرقابي، وهذا يدلّ على أنَّ المرأة البرلمانية بدأت تكتسب الخبرة البرلمانية وتستفيد من تجارب المرأة في الدورات السابقة، إلّا أنَّها لم تؤدي دورها بالشكل المطلوب، فمن بين أكثر من ثمانين مرأة برلمانية ظهرت عشر فقط , أو أقل في كل دورة كان لها دور واضح في مجلس النواب العراقي.

المبحث الثالث

تقييم دور المرأة العرقية سياسياً والمعوقات التي تواجه المرأة البرلمانية

إنَّ تقييم بسيط لحال التجربة البرلمانية والسياسية للمرأة العراقية يحيلنا إلى ضعف ذلك الدور، ويرجع هذا الضعف إلى مجموعة من العوامل والمعوقات الأساسية التي تقف أمام أمكانية نمو وتعزيز دور المرأة والمشاركة السياسية للمرأة العراقية في أجواء طبيعية منها –:[23]

١– تأثير الحروب وأزمة الحصار الاقتصادي، التي انعكست على المجتمع العراقي بصورة عامة ووضع المرأة بصورة خاصة، وكانت تعاني المرأة من مشكلة اقتصادية، إذ أنَّ الوضع الاقتصادي يؤثر في المرأة وحياتها بصورة عامة، وهذا ما ينعكس كثيراً على ممارسة المرأة للسياسة بشكل عام.

٢– إنَّ الميل الحزبي للمرأة العراقية يختلف عن الرجل العراقي ، فهي تميل بطبعها للسلوك المحافظ والمتدين أكثر من الرجل وهي بعيدة عن الارتباط بالأحزاب، ولهذا نرى أنَّ المرأة أقل ميلا للارتباط السياسي على الرغم من تهيئة الفرص المناسبة لها , للانتماء الحزبي بعد العام ٢٠٠٣ كون العمل الحزبي أظهر نوعاً من عدم الاستقرار، ولم يسن حتى هذه اللحظة قانون للأحزاب السياسية في العراق وهذا الأمر جعل الحياة الحزبية في العراق غير واضحة المعالم.

٣- تؤثر الثقافة الدينية كثيراً في السلوك السياسي للمرأة , ولاسيما أنَّ بعض الجماعات المتشددة دينياً التي لا تعترف بحق المرأة في المشاركة السياسية ، إذ تتعرض كثير من النساء الناشطات في منظمات المجتمع المدني الى التهديد والقتل، مما يؤثر في مشاركتهن في الحياة السياسية.

٤- بسبب تدهور الوضع الأمني والتفجيرات المتكررة أدى إلى تزايد عدد الضحايا في المدنيين ومنها النساء أو من جراء الهجمات العشوائية في الأسواق.

٥- اختطاف النساء في العراق , وهو ما يبث الرعب في نفوس الأسر ويحول دون مشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة، فضلاً عن أنَّ العنف السياسي والإجرامي المسلح نتيجة النزاعات الطائفية ، أدى إلى حالة عدم الاستقرار السياسي، وهذا ما يؤثر في البيئة التي تسودها الفوضى الأمنية هذا ما ينعكس على نفسية المرأة العراقية وعزوفها عن المشاركة في العمل السياسي نتيجة الأوضاع الأمنية المتردية.[24]

٥- إنَّ ضعف الدور السياسي للمرأة العراقية يرجع إلى طبيعة المعتقدات الاجتماعية والثقافية والنفسية، أي أن الموروث من المعتقدات والأعراف والتقاليد والقيم مؤثر في الحياة الاجتماعية التي تعيشها المرأة ، فكثير من النساء يعارضن الحياة السياسية دوماً , ويفضلن أعمال أخرى أكثر ملاءمة لشخصية المرأة وكيانها , وإنَّ العادات والتقاليد والنظرة الذكورية التي تتبنى رأياً في إنَّ مثل هذه الأعمال تناسب الرجال ولا تناسب المرأة.

مما تقدم يمكن القول إنَّ ضعف الدور السياسي للمرأة في العراق يرجع إلى طبيعة المتغيرات الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والثقافية وأهمها المعوقات الأمنية كلها عوامل متداخلة تؤثر في تحديد دور ومكانة المرأة الاجتماعية والسياسية المتدنية وهذه المتغيرات جميعها تقف عقبة رئيسة أمام مشاركة المرأة في الحياة السياسية , وصحيح أنَّ المرأة في العراق تمتلك الوعي إلا أنَّها لا تمتلك مقومات الاستمرار , ومع دخول النساء في البرلمان الذي جاء بفضل الكوتا (الحصص) , وأنَّ المجتمع المدني الذي جاء بتمويل خارجي هذا ما يؤثر أمكانية استمرارها في النشاط ويهددها في حال توقف هذا الدعم؛ لذلك ينبغي أن تخرج من الدور الضيق للحزب , ويفترض أن تقوم هذه المؤسسات في تثقيف المجتمع بوعي نسوي حقيقي وليس وعياً حزبياً ضيقاً.

تتنوع الأسباب التي تؤدي إلى ضعف الأداء البرلماني للمرأة النيابية في العراق ، إذ ترى معظم البرلمانيات أنَّ قادة الكتل ينفردون باتخاذ القرارات ولا يفسحون المجال للبرلمانيات أن يعبرنّ عن مواقفهن بحرية , ومنهم من يشير إلى معوقات الشخصية البرلمانية نفسها وعدم خبرتها وكفاءتها، فضلًا عن المعوقات داخل الأُسرة، وحاجة البرلمانيات للدعم من زملائهن الذكور، إلى جانب الأوضاع الأمنية المتردية والخوف على أمنها وأمن عائلتها , ومنهن من ترى عدم منح فرصة للبرلمانيات في التواجد في رئاسة اللجان الهامة في مجلس النواب، وعدم منح الفرصة للبرلمانيات جميعهن للمشاركة والمداخلة، وهناك سبب عدم تعاون النساء البرلمانيات مع بعضهن، أحد الأسباب المعيقة لعمل المرأة في مجلس النواب التي أدّت إلى ضعف أدائها.

ومن أهم المعوقات التي تواجه المرأة في مجلس النواب هي:

١- معوقات اجتماعية ثقافية: على الرغم من أنَّ المرأة العراقية نالت حقوقها السياسية وفق الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ (حق المواطنة، حق الانتخاب، حق التشريح للانتخابات) إلّا أنَّها ما زالت تعاني من مجتمع تقليدي لما يحمله من تراكم تاريخي واجتماعي يلقي بظلاله على المرأة وينتج شكلا محددا، ولا تزال النائبة العراقية خاضعة لهيمنة المجتمع التقليدي بقيمه المحلية على حساب المجتمع المدني بثقافته الحديثة الفاعلة, ويحتاج لوقت يطول أو يقصر بحسب المتغيرات لتغيير تلك النظرة[25] , للميراث الثقافي أحد المرجعيات الأساسية في بناء صيرورة المرأة ودلالاتها وهو أهم محتويات الوعي الجماعي.[26]

ومن المعوقات التي تحول دون ممارسة المرأة دورها السياسي هو الأُمية وعدم وجود برامج التثقيف السياسي ونظرة الرجل إلى مشاركة المرأة السياسية بحيث يقف في وجه تقدّمها في هذا المجال , فهناك كثير من النساء يملكن القابلية لكن رفض الزوج أو الأهل يمنعها من خوض الحياة السياسية.

٢- معوقات اقتصادية: إنَّ تبعية المرأة الاقتصادية ونقص الموارد وتعرقل نشاطها السياسي، والاستقلال الاقتصادي، يدعم المرأة، لكن الجانب الاقتصادي لا يشكِّل عاملا أساسيا في تدنّي الأداء البرلماني للمرأة ؛ وذلك لأنَّ حصول المرأة على مقعد في مجلس النواب يوفّر لها من الامتيازات المادية التي يتمتع بها أعضاء مجلس النواب العراقي تفوق ما يتمتع به نظرائهم في دول أُخرى، إلّا أنَّ ذلك قد يكون معوقاً

لها قبل دخول البرلمان في مرحلة الحملة الانتخابية والتحضير لها، سيما وإنْ لم تكن مدعومة من كتلة أو حزب سياسي.

٣- معوقات ذاتية (شخصية المرأة البرلمانية نفسها): من أهم المعوقات التي تحد من أدائها البرلماني هو عدم الثقة بنفسها (وترددها وانعدام الثقة والنقص والتبعية) هو ما ينعكس على عدم ثقتها بالعناصر النسائية اللاتي يقدمن إلى الترشيح في الانتخابات العامة.

ولتجاوز تلك المعوقات ، ينبغي دعم الثقافة المجتمعية التي تؤمن بدور المرأة وحقها في تبوء المواقع القيادية ؛ لكونها تشكِّل نصف المجتمع بتكاملها مع الرجل ، فضلاً عن تعزيز ثقة المرأة بذاتها ومنحها الفرصة لتطوير كفاءتها وقدراتها , وتثقيف نفسها على تولّي المسؤولية واكتساب الخبرة بالتدرج الوظيفي.

كذلك على الحكومة والكتل السياسية وبشكل حقيقي الاعتماد على العنصر النسوي الكفوء ومشاركتهن برامجهم وليس لإكمال النصاب.

أيضًا تشريع قوانين للمطالبة بترشيح نساء بمواصفات ثقافية وعلمية مقبولة لعضوية الأحزاب المشكلة للقوى الفاعلة في الدولة والدعوة لعدم التمييز والتهميش الذي تتعرض له المرأة البرلمانية في العراق.

الخاتمة

على الرغم من أنَّ المجتمع العراقي كان من المجتمعات العربية السباقة لإدخال المرأة سوق العمل وميدان التعلم، إلّا أنَّ ذلك لم يرافقه مشاركة واسعة للمرأة في النشاط السياسي، ولاسيما أثناء العقود التي أعقبت تأسيس الحكم الوطني في العراق بعد العام ١٩٢١ , وعلى الرغم من تنامي الدور السياسي للمرأة بعد العام ١٩٥٨ إلّا أنَّ مشاركتها في المفاصل الأساسية للسلطة بقي هامشياً، ولم تكن فاعلة في اتخاذ كثير من القرارات المصيرية التي مر بها العراق في العقود التي سبقت العام ٢٠٠٣.

وعلى الرغم من التحول السياسي الكبير الذي جرى في العراق بعد العام ٢٠٠٣ وما رافقه من دعوات للتحديث وزيادة مشاركة الفرد في السلطة , إلّا أنّ دور المرأة بقي محدداً بإطار الحصة الانتخابية أو الكوتا , التي حددت نسبة مشاركة المرأة في العملية السياسية سواء بالبرلمان أم في مجلس الوزراء.

ولابد من القول إنَّ تنامي دور المرأة وتناقصه ومشاركتها في الحياة السياسية معروف بمدى وعي الأفراد بحق المرأة ومشاركتها في السلطة ومفاصلها الأساسية ، والعمل على تعديل بعض التقاليد الموروثة التي تحول دون مشاركة المرأة , وتدخلها أو دون نجاحها في الحياة السياسية أو حكر مشاركتها على جهة دون أخرى من التيارات السياسية.

المصادر والهوامش

[1]- وهي معاهدة دولية مكرسة لحقوق المرأة ووقف التمييز ضدها، ومساواتها بالرجل واعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعرضتها للتوقيع والتصديق في كانون الاول/١٩٧٩، وتم بدأ العمل بها في ايلول/١٩٨١ واهتمت الاتفاقية بكل جوانب شؤون المرأة وكل جوانب حياتها، وهي علامة فارقة في تاريخ الحقوق الانسانية للمرأة، وقد جمعت هذه الاتفاقية بين المبدأ العام لعدم التمييز القائم على اساس الجنس، وبين المعايير الاخرى المتعلقة بالنساء, وتعد اتفاقية سيداو في جوهرها، اعلاناً عالمياً لحقوق المرأة، وتقر الاتفاقية أنَّ مرد التسليم لإنسانية المرأة لم يعد كافياً لضمان حماية حقوقها حسب المعايير الدولية الحالية واليات حقوق الانسان فان بنودها تجمع في اتفاقية واحدة شاملة بين جميع التعهدات التي أقرتها مواثيق الامم المتحدة في مضمار التمييز القائم على اساس الجنس، معلنة بذلك ميلاد أداة جديدة للقضاء على التمييز ضد المرأة.

[2]- الأرقام الواردة نقلا عن: مسعود ظاهر، الأداء البرلماني للنائبات العربيات، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد (٣٢١)، تشرين الثاني/٢٠٠٥، ص٨٦.

[3] كريم محمد حمزة، تمكين المرأة العراقية وتقاطع الوسائل في مجموعة ناخبين، بناء المرأة بناء العراق، بيت الحكمة، ٢٠١١م ، ص١٣٥.

[4] محضر جلسة رقم (١)، الفصل التشريعي الأول، السنة التشريعية الأولى في ٢٠٠٦/٤/٢٢، الدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠).

[5] محضر جلسة رقم (١)، الفصل التشريعي الأول، السنة التشريعية الأولى.

[6] المصدر نفسه.

[7] المادتين (٧٢، ٧٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لعام ٢٠٠٦.

[8] دائرة البحوث في مجلس النواب العراقي، واقع المرأة البرلمانية ودورها الرقابي في مجلس النواب العراقي ٢٠٠٦-٢٠١٠، مجلة حوار الفكر، العدد (٤٥) كانون الأول ٢٠١٨، ص٨٢-٨٣.

[9] يُنظر: المادة (٩٣) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي لعام ٢٠٠٦.

[10] محضر جلسة رقم (١٨) الفصل التشريعي الأول، السنة التشريعية الأولى في ٢٠٠٧/١٠/٢١، الدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠).

[11] محضر جلسة رقم (٨)، الفصل التشريعي الثاني، السنة التشريعية الثانية في ٢٠٠٧/٩/٢٢، الدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠).

[12] محضر جلسة رقم (٣٨)، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول، الدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠).

[13] يُنظر: المادة (٦١) من الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، والمادة (٢) من النظام الداخلي لمجلس النواب العراقي.

[14] محضر جلسة رقم (٣٥)، السنة التشريعية الأولى، الفصل التشريعي الأول في ٢٠٠٧/٦/٦، الدورة الانتخابية الأولى (٢٠٠٦-٢٠١٠).

[15] دائرة البحوث، مجلس النواب العراقي، مصدر سبق ذكره، ص٨٣.
[16] محضر جلسة (٢)، الفصل التشريعي الأول، السنة التشريعية الأولى.
[17] محضر جلسة (١٤)، الفصل التشريعي الأول، السنة التشريعية الأولى في ٢٠١٤/٩/٨، الدورة الانتخابية الثالثة (٢٠١٤-٢٠١٨)، ص٤.
[18] الاتحاد البرلماني الدولي، الرقابة البرلمانية على الدفاع والأمن، ترجمة حنان والي، مركز الرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، جنيف، سويسرا، ٢٠٠٣، ص٧١.
[19] محضر جلسة (٤)، الفصل التشريعي الأول، الدور الانتخابية الثالثة، ص٥.
[20] محضر جلسة (٨)، الفصل التشريعي الأول، السنة التشريعية الأولى في ٢٠١٤/٨/٢١، ص٢١.
[21] محضر جلسة (١٤)، الفصل التشريعي الأول، السنة التشريعية الثانية في ٢٠١٥/٨/١٧، الدورة الانتخابية الثالثة (٢٠١٤-٢٠١٨)، ص٥.
[22] محضر جلسة (٨)، الفصل التشريعي الأول، السنة التشريعية الثالثة في ٢٠١٦/٨/١٠، الدورة الانتخابية الثالثة (٢٠١٤-٢٠١٨)، ص٧-١١.
[23]-المركز الوطني لحقوق الإنسان، تقرير عن واقع المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، صادر عن وزارة حقوق الإنسان، ص١١.
[24]-رغد نصيف جاسم، المشاركة السياسية الحزبية للمرأة العراقية بعد العام ٢٠٠٣، رسالة دكتوراه، العلوم السياسية، جامعة بغداد، ص٧٧.
[25] عبدالسلام إبراهيم البغدادي، حقوق المرأة العراقية في الدستور العراقي ٢٠٠٥، منظمة دار الخبرة، العراق، ٢٠٠٩، ص١٤.
[26] ابتسام محمد عبد، دور المرأة في بناء المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة بغداد، العدد (٦١)، نيسان ٢٠١٥، ص١٤٤.